النظام البرلماني

وهو احد انواع الانظمة السياسية وقد نشأ في انكلترا في القرون الماضية ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من اهم المبادئ التي ينادي بها هذا النظام وهذا المبدأ لا يعني عدم وجود تعاون بين هذه السلطات حيث لا بد لوجود تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

اركان النظام البرلماني :-

1. ثنائية السلطة التنفيذية:-

تعني ثنائية السلطة التنفيذية وجود رأسين يتولى احدهم رئاسة الدولة ملكا ً او رئيسا ً ويتولى الثاني رئاسة الحكومة ويسمى برئيس الوزراء.

ويستند مفهوم رئيس الدولة في النظام البرلماني الى شخص مستقل عن البرلمان ويعتبر رئيسا ً للسلطة التنفيذية ولا يتحمل المسؤولية السياسية امام البرلمان وتختلف صلاحيات رئيس الدولة ملكا ً كان ام رئيسا ً بين دولة واخرى فبموجب الدستور يتولى رئيس الدولة تعيين رئيس الوزراء والذي بدوره ملزم ان يختار وزراؤه ويعرضهم امام البرلمان خلال 30 يوم من تكليفه بهذه المهمة ولرئيس الدولة كذلك حق حل البرلمان وحق تصديق القوانين.. الخ.

اما رئيس الحكومة فانه يتحمل المسؤولية السياسية امام البرلمان مع من يختاره من الوزراء بإعتباره رئيسا ً للسلطة التنفيذيه ايضا ً وتختلف صلاحياته بين دولة واخرى ففي العراق ان من مهام رئيس الحكومة القيادة العامة للقوات والمسلحة والاشراف على عمل الوزراء ومن حق البرلمان استجواب رئيس الحكومة او اي من الوزراء عن اي تقصير يصدر من الحكومة .

1. التعاون بين السلطتين التشريعة والتنفيذية :-

لا ينكر اهمية وجود التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعة وتتجلى اهم صوره من صور هذا التعاون في ان من واجبات السلطة التنفيذية التهيئة لعملية اختيار اعضاء المجلس النيابي عن طريق الدعوى لاجراء الانتخابات التشريعية وتهيأت جميع الامور التي تهدف الى نجاح العملية الانتخابية.

1. الرقابة المتبادلة بين السلطتين:-

واهم وسائل الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة هو حق السؤال وحق الاستجواب وحث التحقيق البرلماني .

واهم وسائل رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو حق السلطة التنفيذية بحل البرلمان وحق تصديق القوانين والتي تتمثل بضرورة موافقة رئيس الدولة على مشروعات القوانين التي يتم اقرارها من قبل البرلمان